آليات وضع وانتقاء المصطلحات العلمية

من منظور عبد الرّحمن الحاج صالح

د. محفوظ ذهبي

جامعة يحيى فارس المدية–الجزائر

ملخص:

يُبرز هذا المقال الآليات التي اقترحها **عبد الرّحمن الحاج صالح** لبناء منظومة مصطلحية عربية موحدة، وتتمثل تلك الآليات في: ضرورة انطلاق واضعي المصطلحات من مدونة واسعة تمثل الاستعمال الفعلي للغة العربية، وكذا الاستعانة بالحواسيب التي ستسهل عمل الباحثين إلى حدّ كبير، ويضاف إلى ذلك ضرورة التنسيق بين واضعي المصطلحات أنفسهم لتجنب التعدد المصطلحي، وأخيرا العمل على الترويج للمصطلحات الموضوعة لإكسابها مشروعية القبول وفرضها في واقع الاستعمال عن طريق المدارس والجامعات ووسائل الإعلام.

الكلمات المفتاحية: عبد الرّحمن الحاج صالح، المصطلح، وضع المصطلحات، الفوضى المصطلحية.

Abstract:

This article sheds light on the mechanisms proposed by Abd- Errahman Haj Salah to build a unified Arabic terminological system, these mechanisms are: starting from a wide corpus that represents the actual use of the Arabic language, as well as the use of computers, which facilitates the work of researchers to a great extent. Researchers have also to coordinate to avoid multiple terms denoting a single concept. The proposed terminology should be promoted thorough schools, universities and the media in order to gain acceptance for use by researchers and people in everyday life.

Key words: Abd- Errahman Haj Salah, term, making terms, terminological chaos.

مقدمة:

خلّف عبد **الرّحمن الحاج صالح** كمّاً معتبراً من البحوث والدراسات القيِّمة تناول فيها شتى القضايا اللغوية، وهي خلاصة سنوات طويلة من البحث والنظر في التراث العربي القديم وفي منجزات البحوث الغربية، وقد تركزت تلك البحوث «أكثر في المجال اللساني، لاسيما من خلال النظرية اللسانية التي أسسها والموسومة بالنظرية الخليلية الحديثة، ولكنّ نشاطه لم يبق مُنحصرا فيما هو لساني، بل امتد إلى مجالات بحثية متاخمة للسانيات ومتقاطعة معها»[1]، «محاولا ترك بصمته العلمية والنقدية، وتقديم رؤى متميّزة وحصيفة. ومن ضمن المجالات البحثية التي أولاها الباحث اهتماما بارزا مجالُ المصطلحات، فلقد خصّص عددا معتبرا من أبحاثه ومقالاته للإجابة عن كثير من القضايا المصطلحية، وبخاصة تلك التي تتصل باللغة العربية. ولم يقف الباحث عند حدود التنظير الواعي، بل حاول تجسيد هذه الآراء والأفكار في تأسيس منظومة مصطلحية تميّز بها»[2].

فا**لحاج صالح** ومن خلال بحوثه المصطلحيّة حاول تقديم رؤية جديدة تُمكِّن من بناء منظومة مصطلحية عربية موحدة وتجاوز الفوضى المصطلحية التي يتخبط فيها البحث الاصطلاحي العربي. وهذا ما سنحاول الكشف عنه من خلال

---

[1] حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م، ص. 173.

[2] نفسه، ص. 174.

هذه الورقة البحثية وذلك بتتبع ما جاء به **الحاج صالح** من آراء واقتراحات تخص آليات وضع المصطلحات العلمية.

1.آراء عبد الرّحمن الحاج صالح في الميدان المصطلحي:

تعد المصطلحات «... الواجهة الحقيقية لكل علم من العلوم والتحكم فيها يعني التحكم في العمل العلمي والمنهجي، وإنّ الغربيين تقدموا بفضل تحكمهم في المصطلحات. والمشكل الذي نعانيه نحن العرب لم نستطع مسايرة المستجدات المصطلحية، إلى جانب عدم ضبطها وتعددها حتى في البلد الواحد»[1]. وقد أدرك الحاج صالح ذلك، فكانت له جهود متميزة في الميدان المصطلحي، إذ حاول ضبط منهجية تسير عليها البحوث المصطلحية العربية من خلال تقديم جملة من الآراء والمتمثلة في:

1.1.المناهج المستخدمة غير ملائمة لمتطلبات البحث الاصطلاحي:

مما لا شك فيه أنّ البحث الاصطلاحي العربي يعيش واقعا من الفوضى والبلبلة نتيجة الآليات والطرائق والمناهج المستعملة في الميدان المصطلحي، وهو ما دفع بالحاج صالح إلى انتقاد «النهج الذي نسير عليه نحن في البلدان العربية فإن انتماءنا في عصرنا هذا إلى ما يسمى بشيء من الإشفاق: "البلدان النامية" يجعلنا –وبصفة خاصة– نسعى على الدوام إلى الالتحاق بركب الحضارة الحديثة ومجاراة حركتها العلمية وبالتالي لا نقوم بشيء في ميدان المصطلحات إلاّ بسد

[1] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، (2004)، دار هومة، د ط، بوزريعة، الجزائر، ص. 154.

الثغرات. فالسبق إلى وضع المصطلحات للمفهوم العلمي الجديد لا يكون بالطبع إلاّ على يد صاحب هذا المفهوم الجديد. ونحن بعيدون عن هذا في وقتنا الحاضر وعلى هذا ينحصر العمل عندنا في ميدان المصطلح في البحث عن المقابل العربي للمصطلح الأجنبي ليس إلا»[1]. فالمعلوم أنّ أكثر ما يستجد حاليا على صعيد البحث العلمي أو اللغوي يكون مصدره الغرب الأوربي، أما مهام البلدان العربية فهي البحث عن مقابلات عربية للمصطلحات المصاحبة لتلك المستجدات.

وضمن هذا السياق، يصرح الحاج صالح مستغربا فيقول: «ويا ليته كان هذا العمل [البحث عن مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية] سريعا ومنتظما حتى يستجيب لكل ما تتطلبه الحداثة في ميدان العلم والتكنولوجيا والواقع مع الأسف غير ذلك، وذلك لأنّ المناهج التي نسير عليها هي، في اعتقادنا، غير ملائمة وغير مطابقة للبحث الاصطلاحي الحديث. وقد تعوّد علماؤنا وأهل الخبرة في كل ميدان علمي أن تنشأ لجنة خاصة لسد الثغرات تنظر في قائمة المصطلحات الأجنبية –بلغة واحدة غالبا ولا ندري على أي أساس اختيرت هذه القائمة ومن أين استقيت– وتبحث عن مقابل عربي لكل لفظ أجنبي. ولا ندري ههنا أيضا هل هو لفظ موجود في الاستعمال أم لا. ثم تُعرض القائمة للمناقشة في مستوى اللجنة وما فوق ويُكتفي في الغالب بنشرها بعد الاتّفاق عليها»[2]. فلا بدّ إذن من منهجية

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008م، ص. 11.

[2] نفسه، ص. 11 – 12.

دقيقة مضبوطة تنطلق من مدونة تمثل الاستعمال الفعلي للغة العربية، وعلى أساسها يتم وضع المصطلحات.

2.1.وضع المصطلحات مرهون بالعودة إلى الاستعمال الحقيقي للفصحى:

إنّ وضع المصطلحات بناءً على الاستعمال الحقيقي للغة العربية هو ضرورة يفرضها واقع البحث الاصطلاحي، «ولهذا كان يجب أن تُوضع مدونة واسعة النطاق تغطي بالفعل كل الاستعمال في كل البلدان العربية لا في بلد واحد ولا في وسط علمي واحد ولا سبيل إلى معرفة الاستعمال إلا بمدونة تكون في مثل هذه الأوصاف: أن تحتوي على ملايير النصوص الصادرة من كل الميادين. ثم لا سبيل إلى معرفة الشائع فيها وغير الشائع وما يخص الشيوع في البلد الواحد إلا بمدونة محوسبة يمكن أن يتعامل معها بالسؤال والجواب ولا يمكن مسح مئات الآلاف من الكلم إلا بالحاسوب. كما لا سبيل إلى معرفة مدلول المصطلح وما قصدوا منه في الاستعمال اليوم أو فيما مضى إلا بالسياقات ولا يمكن أن يجمع هذه السياقات إلا الحاسوب»[1].

بات الاعتماد على الاستعمال الحقيقي للغة العربية ضرورة ملحة وذلك لأنّ «الاعتماد فقط على الوضع دون الرجوع إلى ما هو مستعمل من اللغة، قد يؤدي إلى استحداث تسميات تعبّر عن نفس المفهوم الموجود سلفا في الاستعمال، فهذا

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع18، السنة التاسعة، صفر، 1435هـ، ديسمبر، 2013م، ص. 16 – 17.

من جهة يؤدي إلى تنامٍ غير مفيد للمترادفات المعبِّرة عن مفهوم واحد، كما يشرخ من جهة أخرى التواصل المفهومي الذي يُساهم في تحقيقه ثباتُ المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد. وهو ما يؤدّي إلى بلبلة وفوضى اصطلاحية تؤثر سلبا على تمثّل المفاهيم واستيعابها من قِبل المتلقين. إنّ الرجوع إلى ما هو مستعمل، واستقرائه يسمح للواضع في حالة وجود مكافئ مفهومي مستعمل سلفا بترسيخ الاستعمال السابق، كما يجنّبه خطر المجازفة في استحداث تسمية قد لا تتلاءم مع المنظومة المصطلحية السائدة، وقد لا تجد قبولا لدى المستعملين، وهذا خلافا لتوظيف ما هو مستعمل، فاستعماله السابق دليل على أنّه اكتسب قبوله (استحسانا) ومشروعيته لدى المستخدمين في الاستعمال العام على الأقل، وفضلا عن ذلك، فإنّ هذا يُعتبر مظهرا اقتصاديا»[1].

وعلى الرغم من أهمية وضرورة الاعتماد على الاستعمال الحقيقي للغة العربية إلاّ أنّ الواضعين «... للمصطلحات إلى غاية الآن هم عُمي صُمّ لا يعمهون بالنسبة لهذا الاستعمال فلا يعلمون شيئا مما هو متداول أو غير متداول. فيحكمون على هذا اللفظ بأنّه متداول أكثر مع أنّه مستعمل فقط في الوسط الضيق الذي يعملون فيه. ويتعصبون له ... ولا يبغون به بديلا. فإذا كانوا أعضاء في

[1] حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، ص. 177.

مجمع أو لجنة من الخبراء فيقّرونه بكل ارتياح متجاهلين تماما الوضع الحقيقي الذي يتصف به في مجموع البلدان الناطقة بالعربية»[1].

وكل هذا يؤثر سلبا على تطور البحث الاصطلاحي العربي، فتنمية المصطلح العلمي والتقني «وتطويره في اعتقادنا لا ينحصر في استعمال الأجهزة الحديثة فقط بل ينبغي أن يبنى على مبادئ عامة ومنهجية خاصة يقتضيها اللجوء إلى هذه الأجهزة. وأهم هذه المبادئ هي الرجوع الدائم إلى الاستعمال لا الاستعمال الضيق المتمثل في استعمال المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد بل ما يجري بالفعل في كل المؤسسات من البلد الواحد ومن كل البلدان العربية»[2]. فانتشار اللفظ وتداوله بكثرة في رقعة جغرافية ما أو في بلد عربي ما لا يعني بالضرورة انتشاره وتداوله بنفس الوتيرة في باقي البلدان العربية، لذا لا بدّ على واضعي المصطلحات أن تكون لهم دراية بمدى شيوع اللفظ في جميع البلدان العربية «فالبحث في اللغة ينبغي أن يكون شاملا لا يختص به بلد دون البلدان الأخرى التي تنطق كلها بنفس اللغة»[3].

1.2.1. منهج الغربيين في وضع المصطلحات:

يشير **الحاج صالح** إلى أنّ العرب في عصرنا قلدوا الغربيين «في كل شيء وفي كل ميدان علمي أو غير علمي ويقتبسون منهم كل شيء –بدون تمحيص

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 16.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28.

[3] نفسه، ص. 29.

غالبا- إلا في ميدان واحد وهو صناعة المعاجم ووضع المصطلحات. فما لاحظناه عند العلماء الغربيين في هذا الميدان هو اعتمادهم المطرد على الاستعمال -ولا يشذ عن ذلك أحد- عند تأليفهم لمعجم عام أو مختص. وذلك على شكل تدوين لعينة كبيرة لهذا الاستعمال وعلى أساس القواعد المتعارف عليها في تأليف المعاجم. وقد يكون هذا الاستعمال موزعا على أقاليم أو بلدان وغير ذلك من الأماكن وذلك ليمكن الإشارة إلى كثرة الاستعمال أو قلته في كل هذه الأماكن (ويطرد هذا في معجم اللهجات واللغات الإقليمية والعاميات) وقد يهتم المعجمي بتطور المفردة لفظا ومعنى عبر الزمان في مختلف الأقاليم فلا بد أن يعتمد إذن على مدونة تغطي الاستعمال لعدة سنوات بل قرون»[1]. فالاستعمال هو الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها المعاجم وعلى أساسها يضع المختصون المصطلحات الدقيقة، وهو ما أدركه الباحثون الغربيون إذ اعتمدوا في نشاطهم الخاص بالبحث العلمي في المصطلحات «على رصد الاستعمال الحقيقي للمصطلحات والرجوع في الأول وفي الأخير إليه هو الأساس عندهم»[2]. فوضع المصطلحات بناءً على الاستعمال الحقيقي للغة العربية هو ضرورة يفرضها واقع البحث الاصطلاحي.

فما يعيبه **الحاج صالح** على الباحثين العرب هو عدم الاقتداء بمنهج الغربيين في الميدان المصطلحي، فما أنجزه الغربيون يدعونا لذلك، ويقدّم لنا «مثال "ذخيرة اللغة الفرنسية Trésor de la langue Française" فإنّه يغطي

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع1، السنة الأولى، ربيع الأول، 1426هـ، ماي، 2005م، ص. 16.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 10.

الاستعمال للغة الفرنسية لمدة قرنين وقد دونت المعطيات اللغوية (النصوص الأدبية والعلمية) لما أنتجه الفرنسيون في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وتتبع الباحثون استعمال كل مفردة في جميع سياقاتها في جميع النصوص المدونة، ولجأوا في ذلك إلى الحاسوب. ثم حرر كل عَالِم عددا من المداخل اعتمادا على هذا الذي دوّنوه أولا ثم على الدراسات الدقيقة للسياقات –كل السياقات– لجميع الكلمات. فأصدروا هذه الذخيرة في ستة عشر جزءا كبيرا على شكل معجم (من 1976 إلى 1994) (وهو عام وتاريخي وعلمي). ثم شرعوا في حوسبة المعجم نفسه آليا وأنهوا هذا العمل الكبير العملاق في 1998 ولم يبخلوا فبذلوا الجهود والأموال الهائلة لإنجازه ووفّقوا إلى حدّ بعيد في كل ذلك فهو الآن في متناول أي باحث في أي وقت باللجوء إلى شبكة الانترنيت»[1]. فما قام به الغربيون هو جمع مدونة تمثل الاستعمال الحقيقي، ومن خلالها تمكنوا من رصد سياقات كل مفردة، وهو ما سيسهل عمل الباحثين في تحديدهم للمصطلحات الدقيقة والمُعبرة عن شتى المفاهيم. فلم لا يسير الباحثون العرب على منوال الغربيين في جمع مدونة وحوسبتها؟

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 16 – 17.

2.2.1. حتمية وضع المصطلحات بعد الاطلاع الشامل على الاستعمال الحقيقي:

يرى **الحاج صالح** أنّ «عدم الاهتمام بالاستعمال الحقيقي للغة العربية ... هو إهمال كبير وتقصير فظيع ... لأنّ الاستعمال هو المنبع الأول الذي يجب أن يرجع إليه الواضع للمصطلح والباحث الاصطلاحي خاصة فكيف يمكن أن يتجاهل ما هو موجود وجار بالفعل على ألسنة المستعملين للغة وخاصة الأساتذة والباحثين وسائر العلماء وهو يحاول أن يضع لفظا جديدا في مقابل مصطلح أجنبي؟ ولا يمكن أن يدّعي أن هذا المفهوم أو ذاك لا يوجد له مقابل أصلا ما لم ينظر بالفعل في استعمال هؤلاء كلهم ولا يكتفي بما هو موجود في استعماله الخاص أو ما يعرفه من استعمال غيره في بلده. فكثيرا ما يكون قد وضع في جهة أخرى أو بلد آخر مقابل عربي ولا يلتفت إلى ذلك الواضع. ولا عذر له أبدا في ذلك إلاّ إذا كان اطّلع على شيء من ذلك ويريد أن يتدارك نقصا في المصطلح الجديد»[1]. فـ«أخطر الوضع للمصطلحات وأسوأه هو الذي يعمل صاحبه في عزلة عن الواضعين الآخرين الموجودين في داخل البلد أو في خارجه»[2].

وتبعا لذلك، يتعيّن على أي باحث قبل مباشرته في وضع أي مصطلح أن يكون على دراية بما أقرته المجامع اللغوية وبما هو متداول في باقي البلدان العربية، دون أن يتجاهل ما أنتجه غيره من مصطلحات، لأنّ «الرجوع إلى

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 14.

[2] نفسه، ص. 28.

الاستعمال الحقيقي ضروري لتلافي البلبلة الاصطلاحية وأنّه ليس من المعقول أبدًا أن يُشتغل باللغة وبالمصطلحات خاصة في عزلة عن كل من يستعمل هذه اللغة»[1]. «فالسبب الرئيسي للبلبلة في المصطلحات يرجع إلى هذا التجاهل وعدم الاهتمام بما يجري من ذلك في خارج المؤسسة الواحدة أو البلد الواحد. ومحاولة التنسيق بعد وقوع البلبلة قد لا ينفع في أحيان كثيرة. ولهذا فلا بد أن يجعل تحت تصرف كل باحث في المصطلحات أوّلا قائمة المصطلحات التي يضعها الواضعون في كل بلد عربي مع الدلالة على ما دخل منها في الاستعمال بالفعل ويذكر لذلك المصادر التي وردت فيها. فهذا هو أول عمل يمكن أن تقوم به المؤسسات العلمية وخاصة اللغوية منها»[2]. فأي باحث وقبل توظيفه لأي مصطلح لابد له من الاطلاع أولا على ما أقرّته المؤسسات والمجامع اللغوية وعلى ما هو مستعمل عند غيره من الباحثين، وألاّ يتغافل عما هو متداول فيسهم بذلك في فوضى مصطلحية قد تعجز الجهود الكثيفة عن الخروج منها.

3.2.1.المعاجم لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة:

وضّح **الحاج صالح** بأنّ «الاستعمال يشمل ... القديم والحديث ولاستقاء ما يمكن أن يصلح كمصطلح فلابد من مسحهما معا ولا نكتفي بالتنقيب في المعاجم»[3]. فهذه الأخيرة لا تمثل الاستعمال الحقيقي للغة العربية في مختلف

---

[1] نفسه، ص. 17.

[2] نفسه، ص. 14.

[3] نفسه، ص. 17.

الأزمنة، غير أنّ الملاحظ هو أنّ «أكثر اللغويين ممّن يهتمّ بوضع المصطلحات يقتصر في الغالب على البحث في المعاجم المتداولة كالقاموس المحيط ولسان العرب والصحاح وغيرها، ويجعلون من هذه المصادر المستقى الوحيد لجميع أعمالهم. وقلّما وجدنا من اهتّم بالنصوص التي وصلتنا كأمهات الكتب في الأدب والعلوم وغيرها»[1]، لذلك انتقد **الحاج صالح** اعتقاد «بعض الواضعين أن البحث في المعاجم كاف للعثور على الكلمة المناسبة من التراث. فالمعاجم ليست كل التراث. ثم لا تغنى المعاجم إطلاقا عن النظر في النصوص فالاستعمال الحقيقي والحي للغة هي النصوص لا المعاجم ولا يكفي أن ننظر في الشواهد التي نجدها لأنّها قليلة جدا بالنسبة إلى النصوص التي تزخر بالحياة. والمؤسف أنّ أكثر اللغويين العرب في زماننا يكتفون بالنظر في المعاجم مع وجود الوسائل التي تمكنهم من تصفح النصوص مهما بلغ حجمها»[2].

كما أنّ المتصفح للقواميس يجد أنّها لا تحيل إلى كل مدلولات اللفظة ولا تستحضر كل سياقاتها. لذلك رفض **الحاج صالح** فكرة وضع المصطلحات استنادا إلى القواميس لأنّ هذا العمل «وإن كان ظاهره صوابا. ففيه أنّ الكثير من المعاني والمدلولات الجزئية قد لا ينص عليه القاموس إمّا لكثرتها، وإما لأنّ اللفظ قد استعمل كمصطلح خاص بفنّ أو علم معيّن أو لمفهوم جديد طرأ بعد تدوين

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية، (2007)، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، د ط، ج1، ص. 378.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 15 – 16.

العلماء للغة»[1]. ويضاف إلى هذا «أنّ مدلول اللفظ لا يمكن أن يُحصر إلا بالاعتماد على جميع السياقات والقرائن التي ورد فيها اللفظ في الاستعمال المدون. نعم قد اعتمد اللغويون الذين جمعوا اللغة في عين المكان على السياقات والحال المشاهدة، وسألوا الموردين عن أغراضهم إلاّ أنّ هذا كلّه لم يدونه بأكمله من جاء بعدهم من مؤلفي القواميس فلم يذكروا من هذه السياقات وتلك الأحوال والأغراض إلا القليل النزر بالنسبة لكل كلمة (قد يكتفي بالشاهد الواحد وقد لا يذكر أي سياق إطلاقا). ثم إنّ المدلول قد يكون تغيّر على ممر الزمان، بما يجيزه قياس العربية من مجاز واتّساع في المعنى. هذا وأعظم نقص يوجد في القواميس (ليس هذا ذنبها) هو أنّها لا تنص أبدا على مدى شيوع الكلمة في الاستعمال، لأنّ أصحابها أكثرهم من المتأخرين إذا استثنينا الجوهري والأزهري»[2].

صحيح أنّ المعاجم لا تمثل الاستعمال الحقيقي، إلاّ أنّه ليس عيبا أن يستعين بها واضع المصطلحات بعض الشيء على أن لا يجعل منها المستقى الوحيد، «فالعيب ... ينحصر في النقل الصرف من المعاجم والاكتفاء بالنقل يزيد ذلك نقصا من الناحية العلمية، فإن كان الرجوع إلى ما وضعه العلماء من المعاجم مهما كان زمانه ومهما كان نوعه من الضرورة بمكان فإنه لا يجوز، في نظرنا، ولا يصحّ أن يُترك ويُهمل الرجوع –الأساسي– إلى الاستعمال الحقيقي للغة أي إلى

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 378.
[2] نفسه، ص. 378 – 379.

النصوص التي يتبلور فيها شفاهيا كان أم كتابيا»[1]. فالمعاجم تمثل جزءًا من الاستعمال الحقيقي كونها ترصد مفردات مرحلة زمانية ما، وبهذا يُمكن للباحث أن يعتمدها دُون الاكتفاء بها، فحدود الاستعمال تمتد إلى فترات زمانية أخرى.

4.2.1.الحدود الزمانية للاستعمال الحقيقي للغة:

أما فيما يتعلق بالحدود الزمانية للاستعمال الحقيقي فإنّه «لا ينبغي أن يقتصر فيه على زماننا الذي نعيش فيه فهناك مئات الآلاف من النصوص في التراث لم تُجمّع بعد ولم تستغل لتشتتها فحان الوقت أن تُحوسب وترتبط بعضها ببعض حاسوبيا حتى يتمكن الباحث أن يلقي كل الأسئلة الممكنة عليها وذلك مثل هذا السؤال: هذا المفهوم المعبّر عنه بهذه الكلمة الإنكليزية هل له مقابل في الاستعمال في وقتنا هذا أو أكثر من مقابل وما هو الأشيع وأين ورد وما سياقاته وما درجة تردّده في جميع هذه النصوص ثم إن لم يرد في الاستعمال فأي لفظ عربي يقابل هذا المفهوم إن كان وضع له لفظ بقي حبرا على ورق (في قوائم المصطلحات الموضوعية)»[2]. وبالتالي فإنّ تلك المدونة المُحوسبة ستضم الآلاف من النصوص التي لا تنتمي إلى عصرنا الحاضر فحسب بل تتوزع ضمن حقب زمانية مختلفة، وحوسبة تلك النصوص هو ما سيسهم في رصد المصطلح العربي الدقيق والمكافئ للمصطلح الأجنبي.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية، اللسانيات مجلة في اللسان وتكنولوجياته، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، ع11، 2006م، ص. 22.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 17.

5.2.1.دور الوسائل التكنولوجية في رصد الاستعمال الحقيقي:

الوقوف على الاستعمال الحقيقي للغة العربية والتعرف على مدى الشيوع الحقيقي للألفاظ عن طريق المسح الكامل لكل سياقات الألفاظ لا بدّ «أن يتم ... بالوسائل التكنولوجية الحديثة وأهمها الحاسوب، فللحاسوب كما هو معروف قدرات عظيمة جدا فإنّه قادر على العلاج الأوتوماتيكي لأي نص مهما بلغ حجمه وبسرعة خيالية. فهذا يلزم منه أن يغير الباحث تصوره لعمله العادي بكيفية جذرية»[1]. فـ«الوسائل التكنولوجية الحديثة وأخص بالذكر الحاسوب في أحدث صوره هي التي ستمكننا من تدوين العدد الهائل من النصوص بالفصحى (الأدبية والعلمية والتقنية وغيرها) يتراءى فيها الاستعمال المعاصر وكذلك الاستعمال في كل عصر من خلال النصوص التراثية التي وصلت إلينا»[2]. إذن، فـ**الحاج صالح** يراهن على تكنولوجيات الاتصال الحديثة لتجسيد مشروع الذخيرة اللغوية العربية وتوظيفها من أجل تطوير البحث الاصطلاحي العربي.

يُسهل الحاسوب ومن خلال برمجياته للغوي عملية الاستكشاف والبحث «بكيفية آلية في داخل النصوص العلمية للوحدات الاصطلاحية والتعرف عليها واستخراجها آليا مع سياقاتها وذكر مرجعها بالتفصيل وذلك هو الجرد للنصوص اللغوية وكل واحد يعرف ما للجرد اللغوي من مشقة وما يتطلبه من وقت وأموال

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 11.
[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، ص. 19.

... [ومن تلك البرمجيات نذكر] برمجية "أين" و"ابحث" و"كاشف أنت" وغيرها. وتجرى بحوث الآن في الوطن العربي لضبط برمجيات ناجعة للغة العربية»[1].

كما أنّ استخدام الحاسوب في الميدان المصطلحي سيحقق الكثير من النتائج الإيجابية التي ستكون «لا محالة ظاهر للعيان، خاصة أن البحوث التي تجري في ميدان الحوسبة أثبتت أنّ للغة العربية قدرة على استيفاء قاعدة معطيات تشمل كافة المصطلحات ومقابلاتها في الفرنسية والإنجليزية وعن طريق ذلك يمكن تلافي النقص الحاصل في العنصر البشري المؤهل للاضطلاع بعملية الحوسبة ويمكن القضاء على مشكلة المصطلح، وكذا على إعداده، وتكون مثلها مثل اللغتين المذكورتين»[2].

ويُبيّن **الحاج** أنّ وضع تلك الأجهزة الحاسوبية كان لغاية محددة «ولا نتصور أن تكون الاستفادة من الأجهزة لغير ما وُضع وهو مضاعفة إمكانات الباحث للمسح الشامل الكامل الدقيق المنظم المخطط للاستعمال الفعلي للغة وللمسح لكل ما يضعه العلماء في جميع البلدان: فقد اخترعت هذه الأجهزة لهذا الغرض: تمكين الباحث من الاطلاع على كل المعطيات بجعل كل الوسائل التقنية تحت تصرفه لتجميعها وترتيبها واستحضارها ورصدها وإحصائها ومعرفة مدى شيوعها وترددها وتحليلها وغير ذلك. وليس الغرض منها أن تسجل في قرص مغناطسي ما وضعته مؤسسة واحدة متجاهلة ما صار من ذلك في خارجها. ولا أن

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 22.

[2] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص. 159.

تسجل مؤسسة أخرى ما حاولت توحيده من ذلك»[1]. لذا لا بد من إدراك الغاية من استحداث الوسائل التكنولوجية، وهي مضاعفة الجهد البشري، وذلك بالاستعانة بها في البحوث اللغوية عامة و البحث الاصطلاحي خاصة.

3.1.ضرورة تطوير مناهج البحث الاصطلاحي:

يقف البحث الاصطلاحي العربي أمام حتمية «تطوير مناهج البحث في المصطلحات واللغة العربية عامة فهذا تُلزمه علينا الأجهزة الحاسوبية الحديثة»[2]. فـ«في زماننا هذا ... تطورت وسائل الاتصال وتكنولوجيات المعلومات عامة بكيفية مدهشة ولا ينبغي أن نتجاهل القدرة العظيمة التي يتصف بها مثل الحاسوب وكل ما يتعلق به من أدوات لتخزين المعلومات واسترجاعها وحصرها وإجراء البحوث فيها»[3]، «وقد يعتقد بعض اللغويين أنّ اللجوء إلى الحاسوب هو مجرد استعانة بأداة كالآلة الكاتبة أو الحاسبة وليس الأمر كذلك. وذلك لأن للحاسوب قدرات عظيمة ومتنوعة لا توجد في أي أداة أخرى . ويمكن أن تقوم بما لا تقدر عليه الجماعات الكبيرة من البشر بل وفي عدد من السنين. فأي عملية ترتيبية أو إحصائية أو استنباطية أو استحضارية لأي نوع من المعلومات فإن الحاسوب يستطيع القيام بها بسرعة مهولة. ثم توصّلت التكنولوجيا الحديثة إلى أن صارت قدرته الاستيعابية الذاكرية تعدّ بملايير الملايير للوحدات اللغوية. وأعجب من ذلك

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 28 – 29.

[2] نفسه، ص. 19.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 15.

هو قدرته على استحضار أي معلومة من القاعدة مهما بلغت ضخامة هذه القاعدة بمسحها في ثوان أو دقائق»[1].

فبالحاسوب إذن «تضاعفت ... قدرات الأفراد والجماعات مضاعفة لم يشاهد لها مثيل. وقد عم استعماله بحيث صارت كل المعلومات أيا كان نوعها تنشر بالشبكة انتشارا شاملا وسريعا»[2]. و«... كل هذا يلزم منه أن نترك جانبا كل المناهج التي عمادها عمل الأفراد بأيديهم العزلاء ونتجرّد تماما من كل التقاليد والعادات والتصورات التي تكون عالقة بذهن الباحث الذي لم يلجأ بعد إلى الحاسوب ولا يعرف بالتالي مزاياه وفوائده وما تتطلبه من مناهج وتقنيات. فهذه القدرات العظيمة لا تمكّن الباحث من الحصول على ما يبحث عنه في أوجز الأزمنة فقط بل تلزمه أيضا أن يكون على علم بكل إمكانات الحاسوب وعلى علم بكل الأدوات الحاسوبية التي تمكنه من الحصول على ما كان يستحيل عليه بدون ذلك. وهذه الأدوات الحاسوبية هي البرمجيات المتنوعة التي لا بد له من الاستئناس بها –بدون أن يكون متخصصا– وهذا سيؤديه إلى أن يكون أكثر دقة في تحديده لما يطلبه من الحاسوب»[3]. وبهذا يتضح أنّ تجاوز مرحلة العمل بالأيادي الجرداء و استثمار ما يتيحه الحاسوب من خدمات عبر برماجياته

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 20 – 21.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 15.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 20.

المختلفة من شأنه أن يفيد البحث الاصطلاحي العربي. فمثلا، العمليات الإحصائية التي تتطلب الكثير الجهد والوقت، يمكن للحاسوب إنجازها في ثوان.

4.1.ضرورة تضافر جهود كل الأطراف لبناء منظومة اصطلاحية موحدة:

مما لا شك فيه أنّ مسؤولية توحيد المصطلحات وبناء منظومة اصطلاحية موحدة لا تقع على عاتق واضعي المصطلحات وحدهم، فميدان وضع المصطلحات هو ميدان «يهم العلماء وأهل الاختصاص وهم المعنيون بالأمر بالدرجة الأولى في وضع المصطلحات واستعمالها كما أنّه يهم الحكومات لأنّ المصطلحات جزء من اللغة واللغة هي أهم مكون للهوية هوية الأمم والشعوب. ثم إنّ من شروط التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر التفادي للبلبلة الفكرية الحاصلة بالبلبلة اللغوية ومن ثم اهتمام المسؤولين الكبار في البلدان المتقدمة بتنميط المصطلحات والعناية بها»[1]، وهذا ما يجب على الحكومات العربية إدراكه، ومن ثم المساهمة في ترقية البحث الاصطلاحي العربي بإنجاز مجامع مختصة في وضع المصطلحات وسن قوانين تفرض على الباحثين ضرورة الالتزام بما تُقره تلك المجامع، وكذا المساهمة في الترويج للمصطلحات الموضوعة وفرضها في واقع الاستعمال عن طريق المدارس والجامعات وسائل الإعلام.

ويعدّ المهندسون المتخصصون شركاء وأطراف فاعلين في ميدان البحث الاصطلاحي، ووفقا لذلك أكد الحاج صالح على «ضرورة التحاور بين المهندسين واللغويين للوصول إلى صياغة نظرية لغوية تعكس تحليل لغة ما بكل مستلزماتها

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 10.

بغية التعرف على آليات اللغة بشكل بسيط، حيث تكون الآلة وسيلة مساعدة للتعرف الآلي على الكلام المنطوق»[1]، كما أنّ صياغة البرمجيات هو «أول عمل يجب أن يقوم به مهندسونا بالتعاون مع اللغويين لأنّه سيسهل إلى حدّ بعيد التعامل مع القواعد من المعطيات الاصطلاحية»[2]، كما سيسهل للغوي عملية «الحصول على معلومات من نوع آخر أو على تحاليل تعتمد على نظرية لغوية جديدة. ونذكر مثالا لذلك التحليل الآلي للغة العربية كالأسماء والأفعال المتصرفة إلى ما تحتوي عليه من جذر وصيغة. وقد تم صنع البرمجية الخاصة بذلك منذ زمان. ولا يمكن أن يقوم المهندس مقام اللغوي والعكس بالعكس بالطبع إلاّ أنّه يمكن أن يتعاونا إذا كان هذا أو ذاك ممن أضاف إلى تخصصه شيئا من تخصص الآخر في أهم مفاهيمه على الأقل. والتعامل والتعاون بينهما مفيد جدا إذ يحمل كل واحد الآخر على حلّ المشاكل التي لا تخص اللغة وحدها ولا الحاسوبيات وحدها وذلك مثل النظرية الخليلية الحديثة التي تحتاج أن تتكيف البرمجية بسببها لتستجيب للصياغة الرياضية التي هي من مستوى الزمرة لا المنوئيد فقط من جهة أخرى فهناك بحوث تجرى الآن في العالم –والوطن العربي– لتحسين مردود القارئات الضوئية للكتابة العربية وهذا سيسهل إلى حد بعيد عمليات الحيازة للنصوص والمصطلحات وقد أنشئت هنا وهناك قواعد معطيات علمية في الوطن العربي»[3].

---

[1] صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، ص. 185.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع السابق، ص. 22.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 21.

ويوضح **الحاج صالح** أنّ هذه الحقيقة (ضرورة اشتراك اللسانيين والمهندسين في البحث في فريق واحد) «تكاد تكون بديهة ... غير أنّه عند الخوض في العمل البحثي تظهر تلك العقبات التي لا يتصورها إلا من مارس هذا النوع من البحوث. والسبب في ذلك هو عدم التهيؤ للأعمال المشتركة وراجع أيضا إلى جهل الأكثر –خصوصا في البلدان العربية– لجوهر البحث الذي يتصف بما يسمى interdisciplinarité، فالمطلوب ههنا ليس أن يكون الفرد الواحد من عدة تخصصات، فهذا شيء نادر لا يطالب باحث بأن يكون في الوقت نفسه دكتورا في الحاسوبيات ودكتورا في اللسانيات. ثم إن الإلمام السطحي بما هو ضروري جدا لإجراء العمل الجماعي يعتبر أيضا غير مفيد»[1].

وعلى الرغم من الدور الفعال الذي يمكن أن يؤديه إشراك المهندسين والحكومات في البحث الاصطلاحي إلا أنّ ذلك قد لا يفيد إذا غاب التنسيق والتعاون بين واضعي المصطلحات أنفسهم، فالمطلوب «ألا يعمل كل فرد من أصحاب المصطلحات منعزلا عن غيره من زملائه ولا تعمل أية مؤسسة علمية لغوية منعزلة عن مثيلاتها كما هو الشأن إلى الآن»[2]، وعكس ذلك ما هو موجود الآن في الدول الغربية بحيث «أنّ هناك اتصالا وثيقا جدا بين هذه المؤسسات [التي أنشئت بغرض النهوض بالمصطلحات العلمية] وسائر الباحثين ولا تعمل

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص. 231 – 232.
[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 23.

منعزلة عن المستعملين للمصطلح العلمي أبدا»[1]. فالحد من الفوضى المصطلحية يستوجب أولا التفاهم بين واضعي المصطلحات والعمل مع بعضهم جنبا إلى جنب، وبغياب ذلك التنسيق والعمل المشترك قد لا تجدي أية مساع في ضبط المنظومة الاصطلاحية العربية.

5.1.الترويج للمصطلحات الموضوعة:

إنّ وضع أي مصطلح لا يعني أنّه أصبح مفروضا في واقع الاستعمال فلا «ينتهي عمل الباحث في المصطلحات بانتهاء وضعه لعدد منها ونشرها ثم لا يحاول أن يروّج هذا الذي وضعه وأقره العلماء. وغالبا ما يشكو أن لا طاقة له في ذلك ولا يستطيع أن يفرض ذلك على غيره وأن هذا راجع إلى الهيئات الحكومية المعنية بذلك»[2]، فهي الوحيدة التي تملك من الأجهزة والقوانين ما يؤهلها لإكساب المصطلحات الموضوعة مشروعية القبول وفرضها في واقع الاستعمال.

إلاّ أنّ اللغة ليست إجراءً أو قانونا مدنيا يمكن للحكومات أن التي تُحتم على المواطنين الالتزام به فـ«القضية ليست أبدا قضية فرض أي شيء لأن اللغة لا تُفرض. فالذي نرغب فيه، في الواقع، هو أن نتعامل مع مستعمليها لا كأصحاب فتوى في اللغة بل كمستفتئين لمن يستعملها. فاللغة ظاهرة اجتماعية قبل كل شيء. فاللغوي يفتي في اللغة وأسرارها من الناحية العلمية ولا يفتي في قبول

[1] نفسه، ص. 10.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 24.

أصحابها لما يضعه الواضعون»[1]، لذا يتوجب على «الواضعين أن يُراجعوا تماما الطريقة التي تعوّدوا أن يسيروا عليها لأن سنة الارتقاء التكنولوجي تفرض علينا هذه المراجعة. وذلك لأنّه يؤدي إلى مجرد إقرار لمصطلحات، من عدة جهات، بوضعها في معجم دون أي اعتماد قانوني ودون أن نضمن دخولها في الاستعمال. ثم مهما بلغ علم هؤلاء الإخوان وخبرتهم فهم قلة- ولا يمكن أن يسير الأمر مثل ما هو معمول به في السياسة من تمثيل بعض الأشخاص لجمهور المواطنين. فاللغة وضع واستعمال»[2]. وحتى وإن كان للوضع قوانين وضوابط غير تلك الخاصة بالاستعمال، إلاّ أنّه في الميدان المصطلحي يجب «أن لا نفصل بين الوضع والاستعمال، بين واضع اللفظ ومستعمله ومتى كانت اللغة إلا وضعا فقط أو استعمالا فقط؟ فينبغي أن يستفتي الناس في اللغة كما يستفتون في السياسة وتدبير أمور المواطنين. فالعمل اللغوي المنعزل لا يأتي من الفوائد إلا من الجانب النظري. كما يجب أن يشارك جميع العلماء وأهل الاختصاص في وضع المصطلحات كل في ميدانه وأن تكون المؤسسات العلمية هي التي تنسق أعمالهم ويكون الباحث الاصطلاحي حينئذ زيادة على كونه من الواضعين هو المنسق والمقوم والمرتب وأخيرا المستفتي ومن يقوم بذلك أحسن من المجمع اللغوي في كل بلد أو ما يقوم مقام المجمع اللغوي. فينبغي أن يتم على أيدي هؤلاء الباحثين في المجامع وغيرها استفتاء المستعملين وهم جمهور الاختصاصين في الوطن العربي

---

[1] نفسه، ص. 24.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 17.

بالنسبة إلى كل علم وميدان علمي»[1]. وبهذا يتضح لنا أن اكتساب المصطلح لمشروعية القبول مرتبط بمستعملي اللغة، وعليه فالواضع للمصطلحات مطالب بالتواصل معهم و استفتائهم.

1.5.1.سُبل ترويج المصطلحات:

إنّ الأُسر المثقفة والمدارس والكليات ووسائل الإعلام هي السبيل الأنجع لـ «إقبال الناس والعلماء خاصة على ما يُقترح عليهم ... فمن المعروف أن أفراد المجتمع يتأثرون أشد التأثر ببؤرتين للإشعاع الاجتماعي وهما: التعليم الابتدائي والثانوي وهو مجتمع المستقبل، والكليات والمعاهد ثم وسائل الإعلام بالنسبة للكبار والصغار معا»[2]، إضافة إلى بؤرة أخرى هي الأسر المثقفة، فهذه هي «المصادر الثلاثة لشيوع الألفاظ وانتشارها انتشارا واسعا ... وتعتبر كل واحدة منها بؤرة لإشعاع ألفاظ اللغة. وقد جرّبنا ذلك ولمسناه في وضعنا لما سُمي بالرصيد اللغوي الوظيفي في المغرب العربي (من سنة 1975 إلى 1980) ... [بحيث] شاعت وانتشرت عند الأطفال كل الكلمات التي لم يكن لها لفظ دال من أصل عربي. وقد تعلم الآباء والأمهات ما كان يُروج على لسان الطفل. ومن ثم انتقل إلى الجرائد والإذاعة والتلفزيون. والذي زاد جمهور الناطقين اهتماما بهذه الألفاظ هو وجودهم إياها أولا بهذه السهولة وكونها تغطي فراغا إذ لا يوجد ما يقابله إلا الأعجمي أو

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 24 – 25.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 25.

اللفظ العامي المغرق في العامية. ومن هذه الألفاظ نجد الكثير مما قد يهم الطفل مثل الملابس والمآكل والملاهي ووسائل النقل والأدوات والأجهزة مما ظهر في زماننا هذا. فقط اشتهر في وسط التلميذ في الجزائر مثل اللّمجة للأكل الخفيف الذي يأكله بعد الظهر ... والمَعامة (على قياس منامة) وهو لباس للعوم والطريق السيار أي الطريق السريع ... وغير ذلك كثير. فاشتركت ههنا الأسرة مع المدرسة لتسيير هذه الألفاظ في وسط الأطفال أولا. ثم أوساط البالغين بدون شعور منهم»[1].

وعلى الرغم من أهمية المدارس والكليات في الترويج للمصطلحات، وفرضها في واقع الاستعمال إلاّ أنّ المسؤولين في كل البلدان العربية قلّما «يتدخلون لإدراج ما تم وضعه من المصطلحات على يد المجامع والكتب المدرسية أو الجامعية»[2].

كما أنّ وسائل الإعلام هي الأخرى يمكن أن تلعب دورا كبيرا في الترويح للمصطلحات الموضوعة، إلا أنّه وعلى الرغم من ذلك «... لم يحاول أي واحد لأي أعلى مستوى أن يستثمر الإذاعة والتلفزيون للتعريف بالمصطلحات وترويجها ولا أي جانب من العربية ومع ذلك فكل من يعرف اليوم ما للصورة والصوت من تأثير عميق في الجماهير. والذي نقترحه هنا هو أن تنظم أحاديث خاصة باللغة

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 13 – 14.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 25 – 26.

والمصطلحات في التلفزيون وأن يتم بهذه الوسيلة استفتاء لاختيار المصطلحات الجديدة. وبالنسبة للمتخصصين فالانترنت هو أيضا أحسن وسيلة لذلك»[1].

إنّ كل السبل السابقة تخص فقط المصطلح الذي تم وضعه ولم يدخل بعد في الاستعمال «أما ما حظي بذلك وتعدد فيه اللفظ للمفهوم الواحد»[2]، فتوحيده «سيحصل بعد اللجوء الشامل إلى الذخيرة. أما ما يضعه أو تقره المجامع اللغوية وما يحاول أن يوحده مكتب تنسيق التعريب وغيره من المؤسسات فهذا قد يكون موجودا في الاستعمال بجانب ألفاظ أخرى فيدخل في الفئة السابقة»[3]، وتوحيده سيكون –كما قلنا– سيكون باللجوء «إلى الذخيرة العربية (الانترنت العربي) بكيفية تلقائية محضة لأنّ كل من سيسأل هذه الذخيرة عن المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح أجنبي فنرجح أنّه سيختار اللفظ الذي دخل بالفعل في الاستعمال في أكثر من جهة وأكثر من بلد. وهل من مقياس موضوعي خير من هذا؟»[4]. وبهذا يتضح لنا أنّ إنجاز مشروع الذخيرة العربية سيكون له دور فعال في بناء منظومة اصطلاحية عربية موحدة، فالذخيرة ستدفع الباحث لاستخدام المصطلح المستعمل على نطاق واسع. كما أنّها ستهل على واضعي المصطلحات عملية رصد المكافئ العربي الدقيق للمصطلح الأجنبي.

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 26.

[2] نفسه، ص. 26.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، ص. 17.

[4] عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، ص. 26.

الخاتمة:

وخلاصة الكلام أنّ جزءً كبيرا من الفوضى المصطلحية التي نعيشها اليوم متصل أساسا بعدم الاهتمام بالاستعمال الحقيقي للغة العربية، ويضاف إلى ذلك غياب التنسيق بين واضعي المصطلحات أنفسهم، وتجاهل بعضهم لما تُقره المؤسسات والمجامع اللغوية ولما هو موجود في باقي البلدان العربية. لذا فالبحث الاصطلاحي العربي أمام حتمية تجاوز كل تلك السلبية في العاجل القريب، ولن يتأتى ذلك إلا بإقرار هيئة عليا –تضم خبراء في الميدان المصطلحي– تُشرف على تنظيم العمل المصطلحي في جميع البلدان العربية، وذلك لتجنب العشوائية في العمل، وحتى يسير البحث الاصطلاحي العربي وفق منهجية دقيقة ومضبوطة مخطط لها مسبقا.

المصادر والمراجع:

1. حميدي بن يوسف، جوانب من منهج عبد الرّحمن الحاج صالح في وضع المصطلحات، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع25، السنة الرابعة عشرة، رمضان، 1438هـ، جوان، 2017م.

2. صالح بلعيد، مقاربات منهاجية، **(2004)**، دار هومة، د ط، بوزريعة، الجزائر.

3. عبد الرّحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع الجزائري، ع07، السنة الثالثة، جمادى الثانية، 1429هـ، جوان، 2008م.

4. عبد الرّحمن الحاج صالح، الذخيرة العربية ودورها في شيوع المصطلحات وتوحيدها، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع18، السنة التاسعة، صفر، 1435هـ، ديسمبر، 2013م.

5. عبد الرّحمن الحاج صالح، المعجم العربي والاستعمال الحقيقي للغة العربية، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، ع1، السنة الأولى، ربيع الأول، 1426هـ، ماي، 2005م.

6. عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، (2007)، المؤسسة للفنون المطبعية الجزائر، د ط، ج1.

7. عبد الرّحمن الحاج صالح، المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية، اللسانيات مجلة في اللسان وتكنولوجياته، مركز البحوث العلمية و التقنية لترقية اللغة العربية، ع11، 2006م.